

## وزارة العدل

## القرار

بصفتها: الجزائية

رقم القضية: ٢٠١٧/٣١١

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية  
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم  
الهيئة الحاكمة برئاسة السيد الرئيس هشام التل .  
وعضوية القضاة السادة  
باسل أبو عنزة ، محمد إبراهيم ، ناجي الزعبي ، د. محمد الطراونة .

المميز :

المميز ضده : الحق العام .

بتاريخ ٢٤/١/٢٠١٧ تقدم المميز بهذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة الجنايات الكبرى بتاريخ ١٩/٥/٢٠١٦ في القضية رقم ( ٢٠١٦/٥٧٩ ) المتضمن وضع المميز بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة سنتين ونصف والرسوم .

طالباً قبول التمييز شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المطعون فيه للسببين

التاليين :

١. لقد صدر القرار بمثابة الوجيه ولم يتبلغ قرار الحكم ولديه بينات ودفوع يرغب بتقديمها .
٢. لقد صدر القرار بإدانتني بالجرم المسند إلي رغم براءتي ولم أرتكب الفعل .

طلب مساعد رئيس النيابة العامة بمطالعتة الخطية رقم (٢/٤/٢٠١٧/١٩١)

تاريخ ٣٠/١/٢٠١٧ رد التمييز شكلاً لعدم تقديم معذرة مشروعة .

القرار

بعد التدقيق والمداولة نجد إن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى كانت وبقرارها رقم ٢٠١٢/٢٣٠ تاريخ ٢٠١٢/٢/٢١ قد أحالت المتهمين:

-١

-٢

ليحاكما لدى تلك المحكمة عن التهم التالية :

- ١- جناية الخطف بالاشتراك خلافاً لأحكام المادتين ٤/٣٠٢ و ٧٦ عقوبات .
- ٢- جناية هتك العرض خلافاً لأحكام المادة ١/٢٩٦ عقوبات بالنسبة للمتهم
- ٣- جناية الشروع بالاغتصاب خلافاً لأحكام المادتين ١/٢٩٢ و ٦٨ عقوبات بالنسبة للمتهم .
- ٤- جناية التدخل بهتك العرض خلافاً لأحكام المادتين ١/٢٩٦ و ٢/٨٠ عقوبات بالنسبة للمتهم
- ٥- جناية التدخل بالشروع بالاغتصاب خلافاً لأحكام المواد ١/٢٩٦ و ٦٨ و ٢/٨٠ عقوبات بالنسبة للمتهم

تتلخص وقائع هذه القضية وكما وردت بإسناد النيابة العامة إنه وفي

حوالي الساعة العاشرة من صباح يوم ٢٠١٢/١/٢٤ ذهبت المجني عليها إلى المتهم التي تسكن بجوارها وقدمت لها كأس شاي وكان به مخدر ، وبعد ذلك خرجت المجني عليها من المنزل وكانت برفقتها المتهمه وشعرت بدوخة وفي تلك الأثناء حضر المتهم بواسطة مركبة وتوقف عندهما وقام المتهمان بوضع المجني عليها في المركبة عنوة عنها واقتادها المتهم

إلى شقة وهناك قبلها على وجهها ونزع عنها الإشارب بقصد اغتصابها إلا أنها قامت بالصراخ ودفعه وتمكنت من الهرب وقدمت الشكوى وجرت الملاحقة .

### وبالتدقيق :

في أوراق الدعوى والبيانات المقدمة فيها وجدت المحكمة إن واقعتها الثابتة تتلخص في أنه وفي حوالي الساعة العاشرة من صباح يوم ٢٤/١/٢٠١٢ ذهبت المجني عليها إلى منزل المتهمه نهى التي تسكن بجوارها من أجل الذهاب إلى السوق حيث قدمت المتهمه للمجني عليها كأس من الشاي ووضعت به مخدر وبعد ذلك خرجت المجني عليها والمتهمة حيث شعرت المجني عليها بدوخة وقامت المتهمه بإجلاسها على الرصيف وذهبت وأحضرت تكسي كان فيه المتهم وقاما بوضع المجني عليها داخل التكسي وقام المتهم وبرفقة المجني عليها وأخذها إلى شقة ولم تذهب معه المتهمه وبالشقة قام المتهم بخلع إشارب المجني عليها عن رأسها وقام بتقبيل خديها وبديها وقامت المجني عليها بدفشه وبعد ذلك حضرت فتاتان وإن المتهم لم يعتد على المجني عليها جنسياً ولم يمسكها بأي مكان من أماكن الحشمة وبعد ذلك قام المتهم بالاتصال وإحضار سيارة وتم إيصال المجني عليها إلى منزلها وقدمت الشكوى وجرت الملاحقة.

وبتطبيق القانون على واقعة الدعوى الثابتة والبيانات المقدمة فيها وجدت المحكمة إن النيابة العامة قدمت ما يكفي من البيانات لإثبات الواقعة الجرمية بحق المتهمين وحيث ثبت للمحكمة قيام المتهمه بوضع مادة مخدرة للمجني عليها واصطحابها إلى السوق وعند شعور المجني عليها بدوخة وارتخاء جسمها قامت بإحضار تكسي كان يجلس فيه المتهم وقيامها بركاب المجني عليها بالتكسي ودفشها ومن ثم تركها مع المتهم ، الذي قام بأخذ المجني عليها إلى شقة شقيقه الكائنة في منطقة الهاشمية وهناك أدخلها إلى الشقة التي لم يكن فيها أحد وقيامه بخلع إشارب المجني عليها وتقبيلها على خديها وبديها فقط دون أن يكشف عن عورتها أو يشرع باغتصابها ثم وبعد ذلك مباشرة قام بإعادتها إلى

منزلها بواسطة مركبة فإن هذه الأفعال تشكل وبالتطبيق القانوني كافة أركان وعناصر جنائية الخطف خلافاً لأحكام المادة ٢/٣٠٢ عقوبات بالنسبة للمتهمين وليس كما جاء بإسناد النيابة العامة وكذلك جنحة المداعبة المنافية للحياء العام خلافاً لأحكام المادة ١/٣٠٥ ب عقوبات بالنسبة للمتهم وجنة التدخل بالمداعبة المنافية للحياء العام خلافاً لأحكام المادتين ١/٣٠٥ ب و ٢/٨٠ عقوبات بالنسبة للمتهمة وليس كما جاء بإسناد النيابة العامة الشروع بالاغتصاب بالنسبة للمتهم والتدخل بالاغتصاب بالنسبة للمتهمة الأمر الذي يتعين معه إدانتها بهذه الجرائم عدالة وقانوناً .

أما فيما يخص جنائية هناك العرض المسندة للمتهم وجناية التدخل بهتك العرض المسندة للمتهمة فإن المحكمة تجد إن المشتكية المجني عليها قد نفت هذه الواقعة عن المتهمين حيث ذكرت إن المتهم لم يمسك أي مكان من أماكن الحشمة وبالتالي فإنه يتعين إعلان براءة المتهمين من هذه التهمة عدالة وقانوناً .

لهذا وتأسيساً على ما تقدم ولقناعة المحكمة التامة لما توصلت إليه قررت

ما يلي :

- ١- عملاً بأحكام المادة ٢٣٦ من قانون أصول المحاكمات الجزائية إعلان براءة المتهم من جنائية هناك العرض المسندة إليه خلافاً لأحكام المادة ١/٢٩٦ عقوبات لعدم قيام الدليل القاطع والمقنع بحقه وإعلان براءة المتهمة من جنائية التدخل بهتك العرض خلافاً لأحكام المادتين ١/٢٩٦ و ٢/٨٠ عقوبات لعدم قيام الدليل القانوني القاطع والمقنع بحقها .
- ٢- عملاً بأحكام المادة ٢٣٤ من قانون أصول المحاكمات الجزائية تعديل وصف التهمة المسندة للمتهمين من جنائية الخطف بالاشترار خلافاً لأحكام المادتين ٤/٣٠٢ و ٧٦ عقوبات إلى جنائية الخطف بالاشترار خلافاً

لأحكام المادتين ٢/٣٠٢ و ٧٦ عقوبات وعملاً بأحكام المادة ٢٣٦ من قانون أصول المحاكمات الجزائية تجريمهما بهذه الجناية بوصفها المعدل .

٣- عملاً بأحكام المادة ٢٣٤ من قانون أصول المحاكمات الجزائية تعديل وصف التهمة المسندة للمتهم من جناية الشروع بالاغتصاب خلافاً لأحكام المادتين ١/٢٩٢ و ٦٨ عقوبات إلى جنحة المداعبة المنافية للحياء العام خلافاً لأحكام المادة ١/٣٠٥ ب/ عقوبات وتعديل وصف التهمة المسندة للمتهم من جناية التدخل بالشروع بالاغتصاب خلافاً لأحكام المواد ٢/٢٩٢ و ٦٨ و ٢/٨٠ عقوبات إلى جنحة التدخل بالمداعبة المنافية للحياء العام خلافاً لأحكام المادتين ١/٣٠٥ ب/ و ٢/٨٠ عقوبات .

٤- عملاً بأحكام المادة ١٧٧ من قانون أصول المحاكمات الجزائية إدانة المتهم بجنحة المداعبة المنافية للحياء العام خلافاً لأحكام المادة ١/٣٠٥ ب/ عقوبات وعملاً بالمادة ذاتها الحكم عليه بالحبس لمدة شهر واحد والرسوم وإدانة المتهم بجنحة التدخل بالمداعبة المنافية للحياء العام خلافاً لأحكام المادتين ١/٣٠٥ ب/ و ٢/٨٠ عقوبات وعملاً بالمادتين ذاتيهما الحكم عليهما بالحبس مدة ثلاثة أسابيع والرسوم محسوبة لكل واحد منهما مدة التوقيف .

وعطفاً على ما جاء بقراري التجريم والإدانة قررت المحكمة ما يلي :

- ١- عملاً بأحكام المادة ٢/٣٠٢ عقوبات الحكم بوضع كل واحد من المجرمين بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة ثلاث سنوات والرسوم محسوبة لهما مدة التوقيف .
- ٢- ولظروف القضية وإسقاط الحق الشخصي الذي تعتبره المحكمة من الأسباب المخففة التقديرية وعملاً بأحكام المادة ٤/٩٩ عقوبات تخفيض العقوبة بحق كل واحد منهما لتصبح العقوبة الحبس لمدة سنة واحدة والرسوم محسوبة لهما مدة التوقيف .

٣- عملاً بأحكام المادة ١/٧٢ عقوبات تنفيذ العقوبة الأشد بحق كل واحد من المجرمين لتصبح العقوبة واجبة التطبيق بحق كل منهما الحبس لمدة سنة واحدة والرسوم محسوبة لهما مدة التوقيف .

لم ترض المحكوم عليها بالقرار الصادر بمواجهتها  
فطعننت فيه تمييزاً.

كما لم يرض مساعد النائب لدى محكمة الجنايات الكبرى بالقرار فطعن فيه بمواجهة المتهمين وللأسباب المبسطة في كلتا اللائحتين .

وبتاريخ ٢٠١٤/٥/٢٠ وفي القضية رقم ٢٠١٤/٦٠٧ قررت محكمة التمييز :

(( ١. نقض القرار المميز لإتاحة الفرصة للمميزة نهى لتقديم بيناتها ودفعها إن وجدت .

٢. نقض القرار المميز سنداً لردنا على السبب الأول من أسباب الطعن المقدم من مساعد النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى فيما يتعلق بالتطبيق القانوني لجناية الخطف المسندة للمتهمين )) .

بعد الإعادة والنقض اتبعت محكمة الجنايات الكبرى النقض وبعد استكمال إجراءات المحاكمة أصدرت بتاريخ ٢٠١٥/١/٢٨ قرارها رقم ٢٠١٤/٩٦٨ قضت فيه بما يلي :

١- عملاً بأحكام المادة ٢٣٦ من قانون أصول المحاكمات الجزائية إعلان براءة المتهم من جناية هتك العرض المسندة إليه خلافاً لأحكام المادة ١/٢٩٦ عقوبات لعدم قيام الدليل القاطع والمقنع بحقه وإعلان براءة المتهم من جناية التدخل بهتك العرض خلافاً

لأحكام المادتين ١/٢٩٦ و ٢/٨٠ عقوبات لعدم قيام الدليل القانوني القاطع والمقنع بحقها .

٢- عملاً بأحكام المادة ٢٣٤ من قانون أصول المحاكمات الجزائية تعديل وصف التهمة المسندة للمتهمين من جناية الخطف بالاشتراك خلافاً لأحكام المادتين ٤/٣٠٢ و ٧٦ عقوبات إلى جناية الخطف بالاشتراك خلافاً لأحكام المادتين ٣/٣٠٢ و ٧٦ عقوبات وعملاً بأحكام المادة ٢٣٦ من قانون أصول المحاكمات الجزائية تجريمهما بهذه الجناية بوصفها المعدل .

٣- عملاً بأحكام المادة ٢٣٤ من قانون أصول المحاكمات الجزائية تعديل وصف التهمة المسندة للمتهم من جناية الشروع بالاغتصاب خلافاً لأحكام المادتين ١/٢٩٢ و ٦٨ عقوبات إلى جنحة المداعبة المنافية للحياء العام خلافاً لأحكام المادة ١/٣٠٥ ب/ عقوبات وتعديل وصف التهمة المسندة للمتهم من جناية التدخل بالشروع بالاغتصاب خلافاً لأحكام المواد ٢/٢٩٢ و ٦٨ و ٢/٨٠ عقوبات إلى جنحة التدخل بالمداعبة المنافية للحياء العام خلافاً لأحكام المادتين ١/٣٠٥ ب/ و ٢/٨٠ عقوبات .

٤- عملاً بأحكام المادة ١٧ من قانون أصول المحاكمات الجزائية إدانة المتهم بجنحة المداعبة المنافية للحياء العام خلافاً لأحكام المادة ١/٣٠٥ ب/ عقوبات وعملاً بالمادة ذاتها الحكم عليه بالحبس لمدة شهر واحد والرسوم وإدانة المتهم بجنحة التدخل بالمداعبة المنافية للحياء العام خلافاً لأحكام المادتين ١/٣٠٥ ب/ و ٢/٨٠ عقوبات وعملاً بذات المادتين الحكم عليهما بالحبس مدة ثلاثة أسابيع والرسوم محسوبة لكل واحد منهما مدة التوقيف .

وعظفاً على ما جاء بقراري التجريم والإدانة قررت المحكمة ما يلي :

١- عملاً بأحكام المادة ٢/٣٠٢ عقوبات الحكم بوضع كل واحد من المجرمين بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة خمس سنوات والرسوم محسوبة لهما مدة التوقيف .

- ٢- ولظروف القضية ولإسقاط الحق الشخصي الذي تعتبره المحكمة من الأسباب المخففة التقديرية وعملاً بأحكام المادة ٣/٩٩ عقوبات تخفيض العقوبة بحق كل واحد منهما لتصبح العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة سنتين ونصف والرسوم محسوبة لهما مدة التوقيف .
- ٣- عملاً بأحكام المادة ١/٧٢ عقوبات تنفيذ العقوبة الأشد بحق كل واحد من المجرمين لتصبح العقوبة الواجبة التطبيق بحق كل منهما الأشغال الشاقة المؤقتة مدة سنتين ونصف والرسوم محسوبة لهما مدة التوقيف .

لم يرتضِ المتهم بالقرار المذكور فطعن فيه تمييزاً .

(( وعن سببي التمييز :

وبالنسبة للسبب الأول الذي ينعى فيه المميز على محكمة الجنايات الكبرى أنها حرمته من تقديم بيناته ودفعه جراه محاكمته بمثابة الوجاهي .

فمن استعراض أوراق الدعوى يتبين أن المتهم / المميز تغيب عن حضور جلسة المحاكمة المنعقدة يوم الثلاثاء ٢٠١٤/١٢/٩ حيث تقرر السير بحقه بمثابة الوجاهي وصدر الحكم بحقه أيضاً بمثابة الوجاهي .

وحيث إن المتهم / المميز يطعن في هذا الحكم لأول مرة فإنه وعلى ضوء ذلك غير ملزم بتقديم معذرة مشروعة تبرر غيابه عن المحاكمة وفقاً لأحكام المادة ٤/٢٦١ من الأصول الجزائية مما يتعين معه السماح له بتقديم بيناته ودفعه التي يدعي أنه حرم من تقديمها .

لذلك ودون الحاجة للرد على باقي أسباب التمييز نقرر نقض القرار المطعون فيه بالنسبة للمتهم وإعادة الأوراق إلى مصدرها لتمكينه من تقديم بيناته ودفعه ومن ثم إصدار القرار المناسب (( .



اتبعت محكمة الجنايات الكبرى النقض وبتاريخ ٢٠١٦/٥/١٩ وبالقضية رقم ( ٢٠١٦/٥٧٩ ) أصدرت قرارها المتضمن :

١- براءة المتهم من جناية هتك العرض المسندة إليه لعدم قيام الدليل.

٢- تعديل وصف التهمة المسندة للمتهم من جناية الخطف بالاشتراك خلافاً لأحكام المادتين ( ٣٠٢/٤ و ٧٦ ) من قانون العقوبات إلى جناية الخطف بالاشتراك خلافاً لأحكام المادتين ( ٣٠٢/٣ و ٧٦ ) من القانون ذاته وتجريمه بهذه الجناية حسب وصفها المعدل والحكم عليه بالوضع بالأشغال الشاقة مدة خمس سنوات والرسوم وعملاً بالمادة ( ٣/٩٩ ) من القانون ذاته تخفيض العقوبة لتصبح الوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة سنتين ونصف والرسوم.

٣- تعديل وصف التهمة المسندة للمتهم من جناية الشروع بالاغتصاب خلافاً لأحكام المادتين ١/٢٩٢ و ٦٨ من قانون العقوبات إلى جنحة المداعبة المنافية للحياء العام خلافاً لأحكام المادة ١/٣٠٥ ب من القانون ذاته وإدانتها بهذه الجنحة حسب الوصف المعدل والحكم عليه بالحبس لمدة شهر واحد والرسوم .

٤- عملاً بالمادة ( ٧٢ ) من قانون العقوبات تنفيذ العقوبة الأشد بحق المتهم وهي وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة سنتين ونصف والرسوم محسوبة له مدة التوقيف .

لم يرتض المتهم . بالقرار فطعن فيه بهذا التمييز .

وعن سببي التمييز :

وبالنسبة للسبب الأول الدائر حول تخطئة محكمة الجنايات الكبرى بمحاكمة المميز بمثابة الوجاهي مما حرمه من تقديم بيناته ودفعه .

وفي هذا فإن المميز يتقدم بهذا التمييز للمرة الثانية ويشترط لقبوله شكلاً تقديم معذرة مشروعة تبرر غيابه عن المحاكمة أمام محكمة الجنايات الكبرى بعد النقض وفق أحكام المادة ( ٤/٢٦١ ) من قانون أصول المحاكمات الجزائية .

وحيث إن المميز كان قد تفهم موعد جلسة يوم ٢٠١٦/٥/٤ بالذات ولم يحضر أو يقدم ما يشعر بأنه حضر إلى المحكمة في ذلك اليوم رغم انتظاره والمناداة عليه حتى الساعة الحادية عشرة وخمس دقائق من الدوام الرسمي فتكون محاكمته بمثابة الوجاهي واقعة في محلها .

وحيث إن المميز لم يرفق مع لائحة الطعن التمييزي المعذرة المشروعة المبررة للغياب فيكون طعنه والحالة هذه غير مقبول شكلاً ويتعين رده .

لذلك ودون حاجة للرد على السبب الثاني من سببي التمييز نقرر رد التمييز شكلاً وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ١٦ رجب سنة ١٤٣٨ هـ الموافق ٢٠١٧/٤/١٣ م

عضو

عضو

عضو

نائب الرئيس

نائب الرئيس

عضو

عضو

نائب الرئيس

نائب الرئيس

رئيس الديوان

دقق / أش